ورقة سياسات

أيلول/سبتمبر 2026

# حماية الأطفال من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

## هل سياسات الحظر مجدية؟

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - بيروت
Arab Center for Research & Policy Studies - Beirut

SMEX
تعزيز الحقوق الرقمية
Advancing Digital Rights

أعدّت منظمة سمكس (SMEX) هذه الدراسة بالتعاون مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - بيروت.

**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - بيروت**
**Arab Center for Research & Policy Studies - Beirut**

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية فكرية مستقلة، مختصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، في جوانبها النظرية والتطبيقية، تسعى، عبر نشاطيها العلمي والبحثي، إلى خلق تواصل بين المثقفين والمتخصصين العرب في هذه العلوم، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم، وكذلك بينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية، في عملية تواصل مستمرة، من البحث، والنقد، وتطوير الأدوات المعرفية. يعمل المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. ويتجاوز ذلك إلى دراسة علاقات الوطن العربي ومجتمعاته بمحيطه المباشر، وبالسياسات العالمية المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها.

سُجل فرع **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في بيروت** بموجب مرسوم جمهوري رقم 8613، بتاريخ 3 آب/أغسطس 2012، للقيام بالبحوث والدراسات التي تُعنى بالأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئة والإعلامية، وبهدف دعم بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية وتعزيزها، وترشيد الرأي العام، ودعم عملية صنع القرار ببحوث علمية تتمتع بالاستقلالية والصدقية، والتعاون العلمي مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، وتشتمل مجالات عمل الفرع في بيروت على وحدات الإصدارات وترجمة الكتب والتحرير اللغوي والعلمي والفهرسة والتوثيق أيضًا.

مبنى 174 الصيفي، شارع سليم تقلا، جادة الجنرال فؤاد شهاب، بيروت - لبنان
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 / 7 / 991 836 1 961+

ACRPS Beirut

---

SMEX
تعزيـز الحقـوق الرقمـية
Advancing Digital Rights

"سمكس" منظمة غير ربحية تعمل على الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها في الفضاءات الرقمية في مختلف أنحاء منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.

تلتزم "سمكس" بتعزيز حماية الخصوصية الرقمية، وتوسيع نطاق الوصول إلى أدوات وممارسات الأمن الرقمي في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.

تسعى "سمكس" إلى تزويد الأفراد والمجتمعات في المنطقة بالأدوات والمعارف اللازمة لحماية خصوصيتهم على الإنترنت، مع التركيز على التدريب في مجال الأمن الرقمي وبناء القدرات.

وفي الوقت نفسه، تكثّف المنظمة جهود المناصرة التي تبذلها لتعزيز الحماية القانونية والسياساتية التي تكفل الخصوصية بوصفها حقاً أساسياً. ومن خلال التعاون مع مطوّري التكنولوجيا وشركائنا، تُعزّز "سمكس" الوصول إلى أدوات آمنة تراعي الحقوق، ولا سيما للفئات الأكثر عرضة للمخاطر.

وتُسلّط أبحاث وحملات المنظمة التوعوية الضوء على المخاطر الناجمة عن ضعف حماية الخصوصية، بما يُمكّن المجتمعات من اعتماد ممارسات رقمية أكثر أماناً، والمطالبة بضمانات أقوى، واضعين الخصوصية في صميم عملنا.

# المحتويات


ملخّص تنفيذي ..... 1

مقدّمة ..... 2

الخلفية والسياق ..... 2

التحديات أمام صُناع السياسات ..... 3

ماذا تقول الأدلة؟ ..... 4

الاعتبارات القانونية وحقوق الإنسان ..... 5

تقييم الخيارات ..... 6

أبعد من الحظر: نحو سياسات رقمية تحمي الأطفال وحقوقهم ..... 8

لبنان: السياق المحلي وبدائل الحظر ..... 9

خلاصة ..... 11

المراجع ..... 12

# ملخّص تنفيذي

تعمل حكومات المنطقة العربية، متأثرة بالتوجهات التشريعية الدولية، وعلى نحو متزايد، على فرض قيود على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتنظيمه واعتماد تدابير للتحقّق من العمر، بهدف حماية الأطفال على الإنترنت. وتتأثّر هذه المبادرات إلى حد كبير بالتوجّهات الدولية، ولا سيما في أوروبا وأستراليا، وتنطلق من مخاوف مشروعة بشأن تعرّض الأطفال للاستغلال عبر الإنترنت، والتنمّر الإلكتروني، والمحتوى الخطر، والاستخدام المفرط للمنصّات، والأثر الأوسع للتقنيات الرقمية في رفاهيتهم.

تهدف ورقة السياسات إلى تأطير النقاش الدائر بين الوصول غير المقيّد إلى وسائل التواصل الاجتماعي في مقابل الحظر؛ إذ تقترح مقاربة الموضوع من زوايا عدة، مثل البنية التحتية الرقمية التي يتفاعل معها الأطفال، واعتماد نموذج للمسؤولية المشتركة تتوزّع فيه المسؤوليات بين الحكومات، وشركات التكنولوجيا، والمدارس، وأولياء الأمور، والأطفال أنفسهم. وتشير الورقة إلى أن شركات التكنولوجيا الكبرى تتحمل مسؤوليات أساسية، لكنها لا تحظى حتى الآن بما يكفي من النقاش حول هذه المسؤوليات. لذلك، تدعو الورقة إلى إخضاع المنصّات للمساءلة، ومراعاة سلامة الأطفال منذ مرحلة تصميم المنصّة، وسن قوانين متينة لحماية الخصوصية والبيانات، وتعميم الدراية المعلوماتية والإعلامية (digital and media literacy)، ودعم أولياء الأمور، وبلورة آليات فعّالة لحماية الأطفال، وضمان مشاركة مجدية لهم وللمراهقين في القرارات التي تمسّ حياتهم الرقمية.

وتُقرّ الورقة بأن معالجة هذه المخاوف المشروعة تتطلب اتخاذ إجراءات جوهرية على مستوى السياسات والممارسات العملية. غير أن الحظر الشامل لوسائل التواصل الاجتماعي، وأنظمة التحقّق الإلزامي من العمر، ليسا الحلَّ الأمثل للمشكلات المعقّدة القائمة؛ إذ يفتقران إلى الفعالية والتناسب والاستجابة المستدامة، حيث تترك هذه القيود الأساسية كثيرًا من العوامل البنيوية المسبّبة للأذى عبر الإنترنت من دون معالجة أو دراسة كافية، بما في ذلك التضخيم الخوارزمي، وتصميم المنصّات القائم على الإقناع والجمع المكثف للبيانات الشخصية للأطفال، إضافة إلى ضعف مساءلة المنصّات، وعدم كفاية الاستثمار في الدراية المعلوماتية، ونقص المعرفة لدى أولياء الأمور، وقصور منظومات حماية الطفل.

تتأثر هذه المناقشات السياساتية في المنطقة بالنماذج التشريعية التي جرى تطويرها في دول تتمتّع بضمانات قانونية أقوى، ومؤسسات رقابية مستقلّة، وأطر أكثر شمولا لحماية البيانات. وقد يؤدّي استيراد هذا النهج من دون تكييفها مع الواقع المحلّي إلى نشوء مخاطر جديدة تمسّ الخصوصية والأمن وحقوق الإنسان، بسبب إخفاقها في تحقيق أهدافها المعلنة في حماية الأطفال.

وتبني الورقة موقفها من اقتناعٍ أن حماية الأطفال على الإنترنت وصون حقوقهم هدفان متكاملان. لذلك، ينبغي أن تستند السياسات الناظمة لهذا المجال إلى أدلّة، وأن تنطلق من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن تتكيّف مع الواقع القانوني والمؤسسي والاجتماعي للبنان ولمختلف دول المنطقة. فلا ينبغي أن يكون الهدف إقصاء الأطفال عن العالم الرقمي، بل بناء منظومة رقمية أكثر أمانًا وشفافية وخضوعًا للمساءلة تتيح لهم التعلّم والمشاركة والتعبير عن أنفسهم والنمو بأمان.

## مقدّمة

تسعى الحكومات على الصعيد العالمي، بشكل متزايد، إلى فرض قيود على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مرتبطة بالعمر، بهدف حماية الأطفال من الأضرار الرقمية. ويذهب مؤيدو هذه التدابير إلى أن حظر وسائل التواصل الاجتماعي من شأنه أن يحمي الأطفال من المحتوى الضار والمضايقات والتنمّر الإلكتروني، بما يحدّ من المخاطر الرقمية التي يتعرّضون لها. وأخذت نقاشات مماثلة تتبلور في منطقتنا، متأثرةً بالتوجّهات التنظيمية والتشريعية الدولية، وتنامي القلق العام بشأن سلامة الأطفال على الإنترنت.

غير أن حصر النقاش بين حظر وسائل التواصل الاجتماعي وإتاحة استخدامها من دون قيود لا يتناول إلا جانبًا محدودًا من المخاطر التي يواجهها الأطفال في الفضاء الرقمي. وتسعى هذه الورقة إلى توضيح تعقيد هذه القضية وأبعادها، وتأكيد ضرورة تبنّي نهج يتجاوز هذا الطرح الثنائي؛ فالسؤال المطروح ليس ما إذا كان ينبغي السماح للأطفال باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو منعهم منه، بل كيف يمكن المجتمعات حماية الأطفال على النحو الأمثل، مع صون حقوقهم في آنٍ واحد، لأن الأطفال يستفيدون من الاتصال الرقمي بطرائق عدة، تشمل الوصول إلى المعلومات والتعلّم والتواصل الاجتماعي والمشاركة المدنية.

> "الأطفال يستفيدون من الاتصال الرقمي بطرائق عدة"

لذلك، يتعيّن علينا النظر في الفضاءات الرقمية المترابطة التي يتفاعل فيها الأطفال، والتي قد يتعرّضون فيها لمخاطر محتملة، فضلًا عن الكيفية التي تؤثر فيها البيئات المادّية في ما يحدث في الفضاء الرقمي. ويتطلّب ذلك معالجة المسؤوليات المشتركة التي تقتضي إشراك جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات، وشركات التكنولوجيا، وأولياء الأمور، والأطفال، والمؤسسات التعليمية.

وتبحث الورقة في ما إذا كان الحظر الشامل لوسائل التواصل الاجتماعي وتدابير التحقّق من العمر يمكن أن يكونا استجابتيْن قائمتيْن على الأدلّة ومتناسبتيْن مع التحدّيات التي تسعى إلى معالجتها. وتقترح نَهْجًا أوسع يقوم على ركائز عدّة، تشمل إخضاع المنصّات للمساءلة، وإدراج اعتبارات سلامة الأطفال منذ مرحلة تصميم المنصّة، ونشر المعرفة الرقمية، والخصوصيّة، وحقوق الطفل. وتنطلق الورقة من ضرورة مراعاة تباين الواقع القانوني والمؤسّسي والاجتماعي في الدول العربية؛ وتخلُص إلى أن السياسات الفعّالة لسلامة الأطفال على الإنترنت ينبغي أن تُعزّز المنظومةَ الرقمية، لا أن تكتفي بتقييد وصول الأطفال إليها.

## الخلفية والسياق

يُعدّ حظر وسائل التواصل الاجتماعي جزءًا من توجّه متنامٍ نحو تقييد وصول الأطفال والمراهقين إلى أجزاءٍ مختلفة من الإنترنت. وكان قانون السلامة على الإنترنت في المملكة المتحدة من أبرز المحطّات في هذا المسار، حيث فرض التزامات واسعة على المنصّات الرقمية لمنع الأطفال من الوصول إلى أنواع معيّنة من المحتوى والخدمات. وأخذت نُهُج ولوائح مماثلة تتبلور سريعًا في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك بعض الدول العربية، مستندةً في الأغلب إلى أطر تنظيمية قائمة في دول أخرى. ويُعدّ الحظر الشامل، في جوهره، شكلًا أكثر تشدّدًا من أشكال التحقّق من العمر. وتُعرَف هذه التوجهات مجتمعةً باسم التقييد بحسب العمر (Age-gating) في إشارة إلى الطرائق التقنية المستخدمة في إنفاذها.

وفي بعض الحالات، تعتمد الحكومات أساليب رسمية للتحقّق من العمر، في حين تتولّى في الأغلب شركات خاصة من أطراف ثالثة إنفاذها.

وتتطلّب كثير من أساليب التحقّق من المستخدمين تقديم بيانات بيومترية أو وثائق هوية رسمية إلى هذه الشركات. وتُثير هذه النُهُج مخاوف تتعلّق بالخصوصية وحماية البيانات، ولا سيما في دول المنطقة، حيث لا تزال أطر حماية البيانات ومؤسّسات الرقابة المستقلة محدودة.

ويُؤدّي جمع المعلومات الشخصية الحسّاسة وتخزينها ومعالجتها إلى مخاطر جديدة، تشمل اختراق البيانات، والمراقبة، وإساءة استخدام البيانات الشخصية، وسرقة الهوية. وقد تُستخدم المعلومات التي جُمعتْ لأغراض التحقّق من العمر لاحقًا لأغراض أخرى. ولذلك، قد تُعرِّض التدابير الرامية إلى حماية الأطفال على الإنترنت، من دون قصد، الأطفالَ والبالغين على حد سواء لمخاطر جديدة تمسّ الخصوصية والأمن، فضلًا عن زيادة حجم البيانات الشخصية التي تحتفظ بها الحكومات والجهات الخاصة.

> **"قد تتفاقم المخاطر المرتبطة بالتحقّق من العمر"**

يثير هذا التوجه العالمي تساؤلات أساسية بالنسبة إلى دول المنطقة، ولا سيما الافتراض القائل إن التنظيم وحده كفيل بحل المشكلات المختلفة المرتبطة بالفضاء الرقمي. فكثير من النُهُج المقترحة حاليًا للتحقّق من العمر تُستورد من النماذج التنظيمية التي جرى تطويرها في سياقات غربية، تتوافر فيها أطر قانونية وقدرات مؤسّسية وضمانات لحماية البيانات تفتقر إليها كثير من الدول.

لذلك، لا بدّ لصنّاع السياسات أن يقيّموا بدقة مدى ملاءمة هذه التدابير للواقع المحلي، بدلًا من افتراض إمكانية تبنّي حلول تنظيمية طوّرت في أماكن أخرى. وقد تتفاقم المخاطر المرتبطة بالتحقّق من العمر في الحالات التي تتّسم بضعف حماية الخصوصية، ونقص موارد مؤسسات الرقابة، ومحدودية سبل المساءلة.

## التحديات أمام صُناع السياسات

تدرُس الحكومات حظر وسائل التواصل الاجتماعي وفرض قيود مرتبطة بالعمر استجابةً لتزايد المخاوف بشأن سلامة الأطفال على الإنترنت. ويتأثر هذا التوجّه بالتطورات التشريعية في أوروبا ومناطق أخرى في العالم، حيث تسعى الحكومات إلى تشديد التنظيم لمواجهة الأضرار الرقمية التي يتعرّض لها الأطفال.

غير أن المقترحات التنظيمية التي تتصدّر هذا النقاش تأتي إلى حدّ بعيد بوصفها ردات فعل. فقد أثار عدد كبير من الجهات المعنيّة، بما فيها صنّاع السياسات، وأولياء الأمور، والمعلّمين، ومناصري حماية الطفل، مخاوف بشأن تعرّض الأطفال للمخاطر الرقمية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الاستغلال الجنسي، والتنمّر الإلكتروني، والابتزاز الجنسي، والمحتوى غير الملائم للعمر، والتضخيم الخوارزمي للمحتوى المتعلق بإيذاء النفس أو العنف، والإفراط في استخدام الخدمات الرقمية، والأثر العام لوسائل التواصل الاجتماعي في رفاه الأطفال. وباتت خصائص تصميم المنصّات، بما فيها خوارزميات التوصية (recommendation)[1]، والتمرير اللانهائي (infinite scrolling)[2]، والتشغيل التلقائي (autoplay)، والإشعارات المتطفّلة (invasive notifications)[3]،

(1) خوارزميات التوصية هي أنظمة تستخدم لاقتراح محتوى أو عناصر أو إجراءات للمستخدمين استنادًا إلى تفضيلاتهم وسلوكهم وبياناتهم السياقية. (المترجمة)

(2) التمرير اللانهائي هو نمط من أنماط تصميم التفاعل يُحمّل فيه الموقع أو التطبيق محتوى جديدًا تلقائيًا كلّما مرَّر المستخدم إلى الأسفل، ما يتيح له مواصلة تصفّح كمّ كبير من المحتوى من دون نهاية محدّدة. ويُستخدم هذا النمط غالبًا في منصّات التواصل الاجتماعي والخلاصات الإخبارية (sdeef)، حيث يُعرض المحتوى بصورة متواصلة بدلًا من تقسيمه إلى صفحات منفصلة. (المترجمة)

(3) يُقصد بالإشعارات التطفّلية التنبيهات أو الإشعارات الرقمية التي تُقاطع انتباه المستخدم أو تخلّ بتركيزه بصورة متكرّرة أو غير مرغوب فيها، وقد تُستخدم لحثّه على العودة إلى المنصّة أو مواصلة التفاعل معها. (المترجمة)

تخضع لتدقيق متزايد بالنظر إلى أثرها المحتمل على تجارب الأطفال على الإنترنت.

يقضي الأطفال وقتًا أطول في البيئات الرقمية، ما أثار مخاوف متزايدة وساهم في تصاعد الدعوات إلى تدخّل حكومي أكبر. ويجري تقديم حظر وسائل التواصل الاجتماعي والقيود المرتبطة بالعمر على نحو متزايد بوصفهما أدوات للسياسات العامة للحدّ من تعرّض الأطفال للمخاطر الرقمية وتعزيز سلامتهم.

من منظور آخر، أصبحت حياة الأطفال الرقمية أكثر تنوّعًا وترابطًا؛ إذ لا تشكّل وسائل التواصل الاجتماعي سوى جانب واحد فحسب من جوانب منظومة رقمية أوسع تشمل تطبيقات المراسلة، ومنصّات الألعاب، وروبوتات الدردشة الآلية القائمة على الذكاء الاصطناعي (AI chatbots)[4]، ومحركات البحث، ومنصّات تبادل الفيديوات، والتقنيات التعليمية. وتثير هذه البنية الرقمية سؤالًا مهمًا في مجال السياسات العامة: هل ينبغي معالجة سلامة الأطفال على الإنترنت من خلال تقييد الوصول إلى ما يُعرف بوسائل التواصل الاجتماعي بوصفها فئة واحدة من الخدمات الرقمية، مع إغفال البيئة الرقمية الأوسع التي يشارك فيها الأطفال؟

> **"لا تشكّل الحلول التنظيمية حلًا سحريًا"**

ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال، ولا تشكّل الحلول التنظيمية حلًا سحريًا؛ إذ تتطلّب الإجابة عنه تقييم الأدلّة المتاحة بشأن تجارب الأطفال على الإنترنت، ومدى فعالية حظر وسائل التواصل الاجتماعي والقيود المرتبطة بالعمر، فضلًا عن دراسة المسؤوليات الأوسع للحكومات وشركات التكنولوجيا والمدارس وأولياء الأمور والمجتمع في صون حقوق الأطفال وحمايتهم في البيئة الرقمية.

## ماذا تقول الأدلة؟

لا تدعم الأدلة التي جُمعت استنتاجًا بسيطًا مفاده أن وسائل التواصل الاجتماعي ضارّة بطبيعتها بالأطفال والمراهقين، كما لا تشير إلى أن تقييد الوصول إليها وحده سينجح في معالجة المخاطر التي يسعى صنّاع السياسات إلى الحدّ منها. وبدلًا من ذلك، تبرز بصورة متّسقة ثلاث نتائج رئيسة من الأبحاث المتاحة.

**أولًا**، تختلف أنماط استخدام الأطفال والمراهقين لوسائل التواصل الاجتماعي اختلافًا كبيرًا؛ فهم ليسوا شريحة متجانسة، وتتفاوت تجاربهم على الإنترنت. وقد تُعزّز بعض الاستخدامات النمو السليم، مثل التعلّم والإبداع والتواصل الاجتماعي والوصول إلى المعلومات، في حين قد تفضي استخدامات أخرى إلى الإضرار بهم. وكما تشير الجمعية الأميركية لعلم النفس (American Psychological Association - APA)، فإن "استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ليس مفيدًا أو ضارًا بطبيعته للشباب"[5]. وتتوقّف آثاره على مجموعة من العوامل، تشمل كيفية استخدام الأطفال هذه المنصّات، والمحتوى الذي يتعرّضون له، ونقاط قوتهم ومواطن ضعفهم الفرديّة، والبيئات الأسرية والاجتماعية التي ينشؤون فيها. ويشير ذلك إلى أن الاستجابات

(4) روبوتات الدردشة القائمة على الذكاء الاصطناعي هي تطبيقات برمجية مصمّمة لمحاكاة المحادثات البشرية والتفاعل مع المستخدمين عبر النص أو الصوت، وتعتمد، في كثير من تطبيقاتها الحديثة، على نماذج اللغة الكبيرة (LLMs). ومن أبرز الأمثلة عليها ChatGPT Google Geminig Claudeg Copilotg Microsoft، التي يمكن استخدامها لأغراض متعددة، منها الإجابة عن الأسئلة، وصوغ النصوص وتلخيصها، والترجمة، وكتابة الأكواد البرمجية، والبحث عن المعلومات. (المترجمة)

(5) American Psychological Association, "Potential Risks of Content, Features, and Functions: A Closer Look at the Science Behind How Social Media Affects Youth," April 2024, at: https://acr.ps/hBy2Tad

في مجال السياسات العامة الشاملة قد تتجاهل فوارق جوهرية في تجارب الأطفال واحتياجاتهم.

**ثانيًا**، بيّنت البحوث العلمية وجود قدرات ومواطن ضعف بيولوجية ونفسية تؤثر في كيفية تفاعل الأطفال والمراهقين مع المحتويات والوظائف والخصائص المدمجة في تصاميم منصّات التواصل الاجتماعي، وأن هذه الجوانب تحديدًا من تجربة الأطفال والمراهقين على وسائل التواصل الاجتماعي هي التي ينبغي معالجتها للحدّ من المخاطر؛ إذ ينبغي أن يتكيّف استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ووظائفها وآليات الحصول على الموافقة بما يتناسب مع مستويات نضج الشباب. فقد لا تكون خصائص التصميم المُوجّهة إلى البالغين ملائمة للأطفال. ويُنقَل ذلك النقاش في مجال السياسات من مجرّد الحدّ من الوصول إلى ضمان تصميم المنصّات بما يراعي سلامة الأطفال ونموهم.

**ثالثًا**، يتمكّن المراهقون من الالتفاف على القيود المرتبطة بالعمر. وتكشف بياناتٌ واسعة النطاق عن استخدام أعدادٍ ملحوظة من الأطفال في سنّ الثانية عشرة وما دون وسائل التواصل الاجتماعي بانتظام، ما يدلّ على أن السياسات والممارسات الحالية التي تقيّد الاستخدام بالفئات الأكبر سنًّا لا تحقّق الغاية المرجوة منها.

ولحماية الأطفال والمراهقين على الإنترنت، لا بدّ من اعتماد نهجٍ مرن يتيح لهم الوصول إلى الخدمات الرقمية، ويكفل لهم في الوقت نفسه الحماية، عبر الجمع بين إخضاع المنصّات للمساءلة، وإدراج سلامة الأطفال منذ مرحلة التصميم، وتعزيز حماية الخصوصية، والدراية الرقمية، ودعم أولياء الأمور، واعتماد تنظيم قائم على الأدلّة يتلاءم مع تجارب الأطفال المتنوّعة واحتياجاتهم بما يتناسب مع مراحل نموهم.

## الاعتبارات القانونية وحقوق الإنسان

يثير حظر وسائل التواصل الاجتماعي مخاوف تتعلّق بحقوق الإنسان. وفي حين يقع على عاتق الدول التزامٌ مشروعٌ باتخاذ تدابير لحماية رفاه الأطفال، لا بدّ من أن تتوافق هذه التدابير أيضًا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي اتباع نهج شامل لحماية الأطفال في البيئات الرقمية، يوازن بين حمايتهم وضمان تمتعهم بسائر حقوقهم.

**أولًا**، لا تقتصر آثار تقييد الوصول إلى الخدمات الرقمية بحسب العمر وحظر وسائل التواصل الاجتماعي على الأطفال فحسب، بل تطال البالغين أيضًا. فهذه الأنظمة مصممة للتحقّق من جميع المستخدمين، ما يؤدّي إلى جمع معلوماتهم الشخصية وكشفها لمقدّمي خدمات من أطراف ثالثة غير ملزمة عادة بتوفير أي وسيلة للاعتراض على فشل عملية التحقّق من العمر. وقد تنتهك هذه الأنظمة الحق في الخصوصيّة وحريّة التعبير، وقد تدفع الأفراد إلى الإحجام عن الوصول إلى محتوى قانوني بسبب مخاوف تتعلّق بتحديد الهوية والمراقبة.

> **"الأطفال ليسوا موضوعات للحماية فحسب، بل هم أيضًا أصحاب حقوق"**

**ثانيًا**، للأطفال أيضًا حقوق، حيث تنصّ اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة بوضوح على أن الأطفال ليسوا موضوعات للحماية فحسب، بل هم أيضًا أصحاب حقوق. وتحمي المادة 13 من الاتفاقية حق الطفل في حرية التعبير، بما يشمل حرية التماس المعلومات والأفكار وتلقّيها ونقلها. وتنصّ المادة 16 بوضوح على حماية الأطفال من أي تدخّل تعسّفي أو غير قانوني في خصوصيّتهم.

وتضمن المادة 12 للأطفال القادرين على بلورة آرائهم الحقَّ في التعبير عنها بحرية في المسائل التي تمسّهم[6].

ولا تمنع هذه الحقوق الدول من تنظيم وصول الأطفال إلى المحتوى الضار أو إلزام المنصّات الرقمية باتخاذ تدابير أكثر صرامة لضمان السلامة. غير أن أي تقييد ينبغي أن يكون قانونيًا وضروريًا ومتناسبًا، ومصمّمًا لتحقيق هدف مشروع. وقد تُؤدّي إجراءات الحظر الشامل التي تحدّ من مشاركة الأطفال في الفضاءات الرقمية إلى تقييد وصولهم إلى المعلومات والتعليم والتواصل الاجتماعي والمشاركة الثقافية والمدنية. كما قد تُقلّص قدراتهم على طلب المساعدة أو الوصول إلى مجتمعات الدعم أو المشاركة في النقاش العام.

لقد أكّدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل أن حقوق الطفل تسري في البيئات الرقمية، وأن على الدول ضمان مشاركة الأطفال بأمان في هذه الفضاءات. وهنا يجب مراعاة حرية التعبير، والخصوصية، والحق في الوصول إلى المعلومات عند السعي إلى الموازنة بين حماية الأطفال من الضرر وصون حقوقهم.

في هذا السياق، يفتقر كثير من الدول العربية إلى قوانين متينة لحماية البيانات وآليات فعّالة للرقابة. وقد يؤدّي فرض أنظمة التحقق من العمر إلى تفاقم مخاطر عدّة، منها توسع نطاق المراقبة، واختراقات البيانات، وإقصاء المستخدمين المهمّشين.

ويستدعي الحفاظ على النهج الصحيح تفادي التعامل مع حظر وسائل التواصل الاجتماعي بوصفه أداة بسيطة لحماية الطفل. ويتحتّم على الحكومات إعادة تقييم مدى استناد هذه التدابير إلى الأدلّة ومدى ملاءمتها المخاطر القائمة. ويحتاج صنّاع السياسات إلى وضع أولويات واضحة عند معالجة هذه المسائل، منها: مساءلة المنصّات، والخصوصية، والسلامة، والمهارات الرقمية، وأنظمة حماية الطفل الفعّالة، والمشاركة المجدية للأطفال والمراهقين في القرارات التي تمسّ حياتهم على الإنترنت.

## تقييم الخيارات

ينحصر النقاش الراهن في خيارَيْن متقابلَيْن، في حين لا يتجاوز تفكير كثير من صنّاع السياسات هذا الإطار الثنائي. ومن الأجدى مقارنة مختلف خيارات السياسات بناءً على فعاليتها، وقدرتها على حلّ مشكلة محدّدة، وتناسبها، واستدامتها، ومدى ملاءمتها لسياق المنطقة، مع مواصلة دعم البحوث في هذا المجال.

ويسعى صنّاع السياسات إلى إظهار أنهم يسعون للحدّ من الضرر، فيبدو حظر وسائل التواصل الاجتماعي إجراءً سريعًا يحقق هذا الانطباع، من دون أن يحلّ المشكلة فعليًّا، حيث يصعب إنفاذ الحظر، وقد يدفع الأطفال نحو منصّات غير خاضعة للرقابة، وبرمجيات قائمة على الذكاء الاصطناعي، بما قد يزيد من حجم الضرر.

وقد يقيّد تطبيق الحظر على وسائل التواصل الاجتماعي، وصول الأطفال إلى بعض المحتويات والشبكات المهمة، مثل: المواد التعليمية، والأخبار، وعلاقاتهم الاجتماعية، ومجتمعات الدعم. والأهم أن الحظر لا يعالج الأسباب البنيوية للضرر، بما فيها تصميم المنصات، وضعف الإشراف على المحتوى، والتضخيم الخوارزمي، واستغلال البيانات، والعوامل غير الرقمية التي تُحفّز التنمّر والإساءة.

(6) United Nations General Assembly, "Convention on the Rights of the Child," Resolution 44/25, 20 November 1989, at: https://acr.ps/hBy2Soh

**وفي ما يلي بعض الاقتراحات المتعلّقة بالسياسات للحدّ من الضرر الذي يلحق بالأطفال والمراهقين:**

- **تعزيز أطر حماية الخصوصية**: يجري تقديم التحقّق من العمر بوصفه أداة تقنية ضرورية لإنفاذ الحظر، إلا أنه ينطوي على مخاطر جسيمة تمسّ الخصوصية والأمن. ويُشكّل تعزيز قوانين الخصوصية على نحو يحمي بيانات الأطفال تحديدًا استجابةً أكثر بنيوية؛ إذ إنه يستهدف مباشرة كيفية جمع المنصّات بيانات الأطفال ومعالجتها والاحتفاظ بها واستثمارها تجاريًا. وقد يشمل ذلك الحدّ من جمع البيانات، ووضع قيود على الإعلانات الموجّهة للأطفال، واعتماد إعدادات تحمي الخصوصية بصورة افتراضية، وتشديد تطبيق القوانين ضد إساءة استخدام البيانات الشخصية.

- **إخضاع المنصّات للمساءلة**: تقتضي عملية إخضاع المنصّات للمساءلة إلزامَ الشركات إعادة تصميم خدماتها للحدّ من المخاطر التي يتعرّض لها الأطفال، بما يشمل اعتماد إعدادات افتراضية (default settings) أكثر أمانًا، وفرض قيود على خصائص التصميم التي قد تسبّب الإدمان، وإرساء أنظمة توصية (recommender systems) شفّافة[7]، وتوفير أدوات أكثر فعالية للإبلاغ، وتطوير آليات الإشراف على المحتوى، وإجراء تقييمات لأثر الخدمات في حقوق الطفل، وإخضاع المنصّات لعمليات تدقيق مستقلة.

يستهدف هذا الخيار مباشرةً الأنظمة التي تُسبّب الضرر أو تُفاقمه. وهو يحوّل المسؤولية عن كاهل الأطفال وأولياء أمورهم وحدهم إلى الشركات التي تُصمّم هذه الخدمات وتجني منها الأرباح. أما التحدّي الأساسي فيكمن في القدرة على إنفاذ هذه التدابير، ولا سيما في الدول التي لا تمتلك نفوذًا كافيًا على شركات التكنولوجيا العالمية، كما هي حال منطقتنا.

- **برامج التعليم الرقمي**: تُؤدّي برامج التعليم الرقمي دورًا مهمًا في مساعدة الأطفال على فهم المخاطر كافة، من التحرّش إلى التلاعب، والتعرّف على جميع آليات الإبلاغ المتاحة، وسبل المشاركة الرقمية الآمنة. ويُمكّن هذا النهج الأطفال بدلًا من الاكتفاء بإقصائهم عن الفضاءات الرقمية. غير أن حدود هذا الخيار تكمن في أن التعليم وحده لا يستطيع الحدّ من الأضرار الناجمة عن المنصّات الرقمية. لذلك ينبغي أن تكون الكفاءة الرقمية مكمّلة لمساءلة المنصّات وأنظمة حماية الطفل، لا بديلًا منها.

- **دعم أولياء الأمور**: يحتاج أولياء الأمور أيضًا إلى أدوات عملية وإرشادات تمكّنهم من دعم أطفالهم على الإنترنت. ويمكن لحملات التوعية العامة أن تُساعدهم على فهم مخاطر المنصّات، وإعدادات الخصوصيّة، وأدوات الإبلاغ، وإدارة الوقت الذي يقضيه الأطفال أمام الشاشات، وكيفية الاستجابة للأضرار الرقمية. ويضطلع أولياء الأمور بدور مهم، حيث يُتوقّع منهم الإشراف على أنشطة أطفالهم الرقمية، على الرغم من افتقارهم غالبًا للمعرفة والموارد. ومع ذلك، لا ينبغي اعتبار مسؤولية أولياء الأمور بديلًا من تنظيم المنصّات أو تعزيز كفاءة المؤسّسات العامة.

- **تعزيز المساءلة القانونية والحماية**: ينبغي للحكومات تشديد العقوبات على البالغين الذين يستغلّون الأطفال، أو يتحرّشون بهم جنسيًا، أو يبتزّونهم عبر الإنترنت. ويجب أن يتزامن الإصلاح

(7) نظام التوصية هو خوارزمية تُستخدم لتحليل سلوك المستخدم وتفضيلاته، بهدف اقتراح محتوى أو منتجات أو خدمات يُرجَّح أن تثير اهتمامه، وتُستخدم هذه الأنظمة في كثير من المنصّات الرقمية لتعزيز تفاعل المستخدم وإطالة مدّة بقائه في المنصّة. (المترجمة)

القانوني مع تطوير أنظمة إبلاغ تضع الناجين في صلب الاستجابة، وتدريب أجهزة إنفاذ القانون، وتوفير خدمات حماية الطفل، ووضع ضمانات تحول دون إساءة استخدام قوانين الجرائم الإلكترونية لتجريم حرية التعبير أو استهداف الفئات المهمشة.

- **تعزيز أدوات الحماية داخل المنصّات:** لا بدّ للمنصّات أن توفّر أدوات أكثر فعالية للأطفال والمراهقين الذين يتعرضون لمشكلات ناجمة عن استخدام خدماتها، مثل المضايقات والابتزاز. ويجب أن تشمل هذه آليات إبلاغ سهلة الاستخدام، وإجراءات للاستجابة السريعة، وحفظ الأدلة، وخيارات الحظر وتقييد التفاعل مع الحسابات، وقنوات التصعيد، والوصول إلى موارد الدعم.

ويُعد هذا النهج عمليًا ومفيدًا بشكل مباشر للضحايا، ولا سيما أن وسائل الحماية الحالية غالبًا ما تكون متفاوتة، أو ضعيفة الإنفاذ، أو غير متوافرة باللغة العربية واللغات المحلية. ويُضاف إلى ذلك نقص الموظفين القادرين على تقديم الدعم باللغة العربية أو اللغات المحلية للضحايا المحتملين. لذلك، يتعيّن على الحكومات إلزام المنصّات بحدّ أدنى من معايير الحماية وضمان الشفافية في تطبيقها.

عمومًا، ليس هناك حلّ سحري لمسألة معقّدة تتغيّر باستمرار، ولا يستطيع أي خيار من خيارات السياسات معالجة جميع المخاطر التي يواجهها الأطفال على الإنترنت. وقد تبدو إجراءات حظر وسائل التواصل الاجتماعي والتحقّق من العمر بسيطة، لكنها تثير مخاوف جدية تتعلّق بحقوق الطفل. يتمثّل النهج الأكثر فعالية في الجمع بين تعزيز حماية الخصوصية، وإخضاع المنصّات للمساءلة، والالتزام بمراعاة سلامة الأطفال منذ مرحلة التصميم، والمعرفة الرقمية، ودعم أولياء الأمور، وإجراء البحوث، وتوفير سبل انتصاف أقوى لمواجهة الإساءة عبر الإنترنت.

أما الأولوية في منطقتنا فتكمن في بناء إطار عمل لسلامة الأطفال على الإنترنت يحميهم من دون تطبيع المراقبة أو تقييد حقوقهم في حرية التعبير، والوصول إلى المعلومات، وحماية الخصوصية، والمشاركة، والنمو.

تختلف الأطر التنظيمية الغربية، إلى جانب ممارساتها القضائية والمؤسّسية، في سياقها عن تلك القائمة في المنطقة العربية. ففي دول مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر، حيث يُنظر في فرض الحظر أو طُبّق بعض أشكاله، قد يؤدّي غياب الرقابة المستقلّة وضعف قوانين حماية البيانات الشخصية (Personal Data Protection Laws - PDPLs) إلى جعل التدابير التي يفترض أنها تهدف إلى "حماية" الأطفال سببًا لمخاطر أكبر تمسّ الخصوصية والأمن. وفضلًا عن ذلك، ففي السياقات التي أصبحت المراقبة ممارسة معتادة، قد يشكّل تعليم الأطفال بشأن الخصوصية والأمن ضمانة أكثر فعالية على الأمد الطويل من إقصائهم عن الفضاءات الرقمية.

وتتّسم المنطقة بعوامل لا تراعيها النقاشات الغربية بشأن السياسات بالقدر الكافي، ومنها ضعف قوانين حماية البيانات، ومحدودية القدرات التنظيمية، وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات، والتفاوت في مستويات المعرفة الرقمية، ومحدودية توافر خدمات الصحة النفسية للأطفال، وانتشار استخدام الأجهزة المشتركة والحسابات العائلية؛ ما يُفسّر سبب عدم تحقيق الحلول المستوردة من سياقات أخرى النتائج نفسها في دول المنطقة العربية.

## أبعد من الحظر: نحو سياسات رقمية تحمي الأطفال وحقوقهم

تُقر الورقة بأن المخاوف بشأن سلامة الأطفال على الإنترنت حقيقية وتستحق اهتمامًا جادًّا على

مستوى السياسات العامة. فنحن نتعامل مع بيئة رقمية معقّدة لا تتّضح آلياتها ومخاطرها دائمًا لأولياء الأمور، والمعلّمين، وصنّاع السياسات، والأطفال أنفسهم. وفي حين تضطلع الحكومات بدور مشروع في حماية الأطفال من الأضرار الرقمية، فإن عليها الإقرار بتعقيد هذه المسألة وفتح باب الحوار مع مختلف الجهات المعنية للحدّ منها.

ولا ترى ورقة السياسات هذه أن حظر وسائل التواصل الاجتماعي وأنظمة التحقّق الإلزامي من العمر يشكّلان الحل لهذه المسألة المعقّدة، ولا استجابةً متناسبةً معها. فبعض هذه التدابير يقيّد تفاعل الأطفال، ويحدّ من قدرتهم على ارتكاب الأخطاء والتعلّم منها والنضج؛ كما أنه ينتقص من حقوق أساسية لهم، مثل الخصوصية وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات. وفي الوقت نفسه، لا يعالج أسبابًا كثيرة كامنة وراء الأضرار الرقمية، بما فيها تصميم المنصّات والتضخيم الخوارزمي وضعف الشفافية واستغلال البيانات.

وتدعم الورقة نهجًا قائمًا على الحقوق والأدلّة وعلى توزيع المسؤولية بين مختلف الجهات المعنيّة، ولا سيما شركات التكنولوجيا، والحكومات، والمدارس، وأولياء الأمور، والأطفال. ويهدف هذا النهج إلى تعزيز مساءلة المنصات، وتعزيز سلامة الأطفال منذ مرحلة التصميم، وسنّ قوانين متينة لحماية الخصوصية والبيانات، وترسيخ الدراية الرقمية والإعلامية، ودعم أولياء الأمور، وبلورة آليات فعّالة لحماية الطفل.

ويجب أن تعكس الحلول في مجال السياسات الواقع المحلي للمنطقة. وهذا يعني، بدلًا من تقليد النُهُج التي جرتْ بلورتها في سياقات أخرى، ضرورة صوغ حلول مدروسة لحماية الأطفال على الإنترنت، ما يتطلّب بناء منظومة رقمية أكثر أمانًا وخضوعًا للمساءلة، تحمي الأطفال وحقوقهم على حدّ سواء.

## لبنان: السياق المحلي وبدائل الحظر

بدلًا من اللجوء إلى سياسات الحظر الشامل أو تدابير التحقق من العمر التي أثبتت محدودية فعاليتها وتثير مخاوف من انتهاك الخصوصية، تبرز في لبنان أهمية تبني نهج تشاوري قائم على الحقوق، يقوم على تمكين الأطفال والمراهقين من خلال تعزيز الدراية الرقمية والإعلامية منذ مراحل مبكرة.

تُعدّ سلامة الأطفال هي الأولوية، إلى جانب ضمان استفادتهم من التقنيات الرقمية. ولا يقتضي ذلك الحظر التام الذي يقترحه بعض النواب في البرلمان اللبناني، وإنما التركيز على الحدّ من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال والمراهقون. وتتفاقم هذه المخاطر في البلدان التي تعاني من ضعف تطبيق قوانين حماية البيانات ومحدودية الرقابة، كما هي الحال في لبنان.

> **"الحظر لا يعالج مشاكل التنمر الإلكتروني والمحتوى الضار والتفاعلات الخطيرة مع البالغين"**

ويفتقر لبنان حاليًا إلى قانون قائم بحدّ ذاته لحماية الخصوصية، فيما تقتصر الأطر القانونية القائمة على قوانين غير شاملة، والتي لا تُطبق بالقدر الكافي، مثل قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم 2018/81. ويضاف إلى ذلك أن لبنان يواجه تحديات في ضمان رقابة مستقلة وفعالة وإنفاذ أطر المساءلة، وهما عنصران أساسيان في تطبيق السياسات الرقمية التقييدية بطريقة آمنة.

حصر الأمر بالحظر المرتبط بالعمر، على سبيل المثال، قد يؤدي إلى انتهاكات للخصوصية وزيادة الرقابة واختراق البيانات وسرقة الهوية وإساءة استخدام المعلومات الشخصية، كما أظهرت تجارب دولية. كما أنّ الحظر لا يعالج مشاكل التنمر الإلكتروني والمحتوى الضار والتفاعلات الخطيرة مع البالغين، وقد يؤدي إلى إضعاف الدراية الإعلامية لدى الأطفال والمراهقين، فضلاً عن تقليص الفرص الاجتماعية والحد من الوصول إلى المعلومات. وقد يدفع الحظر أيضًا الأطفال والمراهقين إلى استخدام أدوات رقمية أخرى لا تقتصر على وسائل التواصل، بما في ذلك بعض الألعاب وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وغيرها. إن حصر النقاش في حظر وسائل التواصل الاجتماعي لا يأخذ في الاعتبار الطبيعة المترابطة للبيئة الرقمية، التي تشمل الألعاب الإلكترونية ومحركات البحث وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، كما قد يصرف الانتباه عن مساءلة شركات التكنولوجيا بشأن نماذج أعمالها التي تقوم على الاستغلال الخوارزمي للانتباه.

وفي ظل عدم قدرة لبنان على فرض عقوبات مباشرة على شركات التكنولوجيا الكبرى، تبرز أهمية تبنّي نهج تشاوري قائم على الحقوق بشكل أساسي، وعلى تعزيز التنسيق بين الوزارات والإدارات الرسمية، والمؤسسات التربوية، والهيئات الرقابية، والمجالس التمثيلية، والجهات الأمنية والحقوقية إلى جانب الأهل والأطفال أنفسهم. وفي هذا الإطار، يمكن أن تتجه السياسات العامة في لبنان نحو سن قوانين متينة لحماية البيانات والخصوصية، تضمن مراعاة سلامة الأطفال والمراهقين منذ مرحلة تصميم المنتج (Safety by Design)، مع إشراكهم في صياغة السياسات التي تمس حياتهم الرقمية، بما يحد من الاعتماد على قرارات تقييدية قد لا تعالج جذور المخاطر.

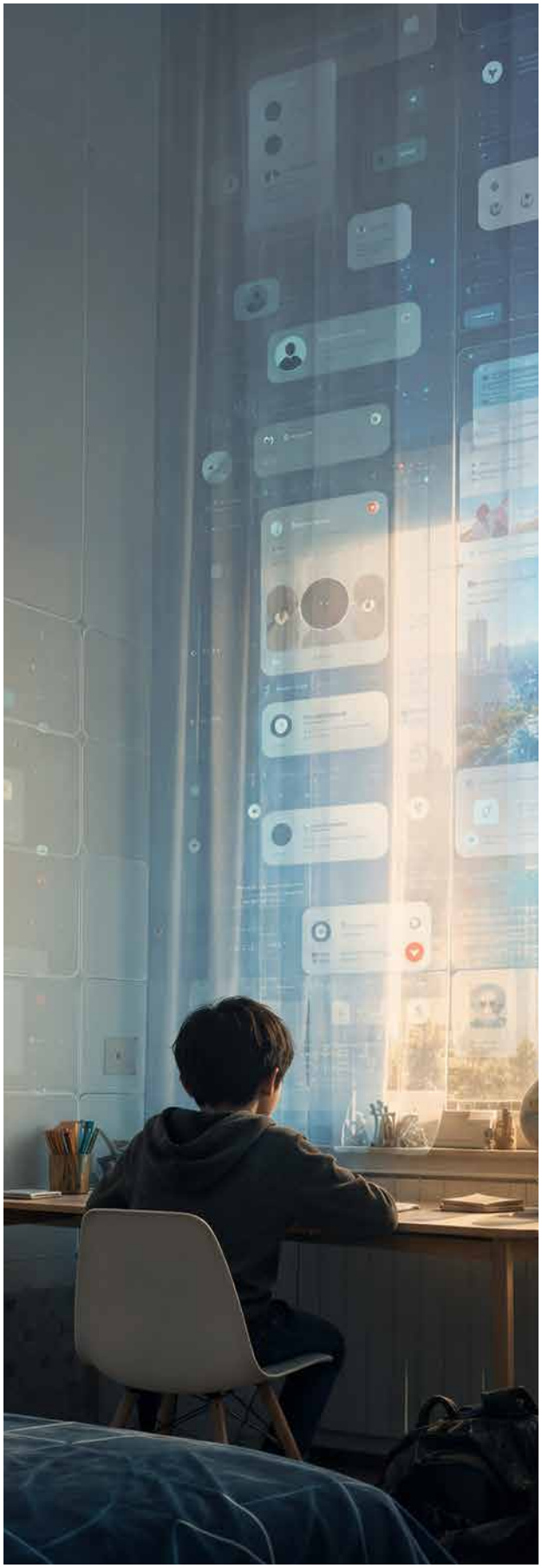

# خلاصة

نحن أمام مسألة معقّدة تتطلّب بدائل متعدّدة الأوجه. ولا بدّ من النظر بصورة أشمل إلى البنية التحتية الرقمية في جميع الفضاءات التي يتفاعل فيها الأطفال ويتعلّمون، من أجل تحديد جميع التهديدات المحتملة والعمل على الحدّ من مخاطرها.

ويشكّل الحظر الشامل لوسائل التواصل الاجتماعي، وفرض تدابير التحقّق الإلزامي من العمر، حلًّا سطحيًا لهذه المشكلات المعقّدة؛ إذ لا تعالج هذه التدابير أغلبية الأسباب الكامنة خلف الأضرار الرقمية، وقد تُعرّض الخصوصية والوصول إلى المعلومات وحقوق الأطفال للخطر.

أما اتباع النهج الطويل الأمد فهو السبيل الأكثر فعالية لتعزيز سلامة الأطفال في الفضاء الرقمي، من خلال توزيع المسؤوليات بين الحكومات وشركات التكنولوجيا والمدارس وأولياء الأمور والأطفال أنفسهم.

**"بناء منظومة رقمية أكثر أمانًا وشفافية وخضوعًا للمساءلة"**

ولا بدّ أن تستند سياسات سلامة الأطفال في استخدام الإنترنت إلى الأدلّة وتدعيمها بالبيانات، مرتكزة على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن تتكيّف في الوقت نفسه مع الواقع المحلي.

من هنا، يجب أن ينصبّ التركيز على بناء منظومة رقمية أكثر أمانًا وشفافية وخضوعًا للمساءلة، تحمي الأطفال من دون المساس بحقوقهم.

# المراجع

## العربية

نجم، محمد. "بين منع الأطفال من السوشال ميديا ومحاسبة المنصات: أين تكمن المشكلة الحقيقية؟". **النهار**. 2026/6/23. في: https://acr.ps/hBy2SUL

## الأجنبية

American Psychological Association. "Health Advisory on Social Media Use in Adolescence." May 2023. at: https://acr.ps/hBy2Svs

_____. "Potential Risks of Content, Features, and Functions: A Closer Look at the Science Behind How Social Media Affects Youth." April 2024. at: https://acr.ps/hBy2Tad

Arakawa, Maho & Matsuda Nobuko. "Japan Mulling Youth SNS Regulations." *NHK WORLD-JAPAN*. 24/6/2026. at: https://acr.ps/hBy2SKU

Child Rights International Network. "Children's Rights in the Digital Age." at: https://acr.ps/hBy2SlB

Collings, Paige & Jillian C. York. "The UK's New Under-16 Social Media Ban Will Cause More Harm Than It Prevents." *Electronic Frontier Foundation*. 19 June 2026. at: https://acr.ps/hBy2T0m

"EU Moves Closer to Kicking Kids off Social Media." *Asharq Al-Awsat*. 9/7/2026. at: https://acr.ps/hBy2SB3

European Commission. "Guidelines under the Digital Services Act." 2 July 2026. at: https://acr.ps/hBy2SbK

European Youth Forum. "Europe's Social Media Ban Debate Risks Silencing the Very People It Claims to Protect." 15 June 2026. at: https://www.youthforum.org/news/europes-social-media-ban-debate-risks-silencing-the-very-people-it-claims-to-protect

Galea, Sandro, Gillian J. Buckley & Alexis Wojtowicz (eds.). *Social Media and Adolescent Health*. Washington, DC: The National Academies Press, 2024. at: https://acr.ps/hBy2T5X

Information Commissioner's Office. "Age Appropriate Design: A Code of Practice for Online Services." 17 October 2022. at: https://acr.ps/hBy2Src

Lee, Nicol Turner, Josie Stewart & Carolina Oxenstierna. "How Will Bans on Social Media Affect Children?." *Brookings*. 9 December 2025. at: https://acr.ps/hBy2SiG

*Online Safety Act 2023* (2023 Chapter 50). The Official Home of UK Legislation. 2023. at: https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2023/50

Organisation for Economic Co-operation and Development. "Recommendation of the Council on Children in the Digital Environment." OECD/LEGAL/0389. 31 May 2021. at: https://acr.ps/hBy2T7i

Taylor, Josh. "Australia's Social Media Ban Preventing Teenagers from Accessing the News, Research Finds." *The Guardian*. 18/5/2026. at: https://acr.ps/hBy2SHZ

UN Committee on the Rights of the Child. "General Comment No. 25 (2021) on Children's Rights in Relation to the Digital Environment." CRC/C/GC/25. *UN Office of the High Commissioner for Human Rights*. 2 March 2021. at: https://acr.ps/hBy2SXr

UNESCO Institute for Statistics. "A Global Framework of Reference on Digital Literacy Skills for Indicator 4.4.2." Information Paper no. 51. UIS/2018/ICT/IP/51. June 2018. at: https://acr.ps/hBy2Sy8

UNICEF. "Age Restrictions Alone Won't Keep Children Safe Online." 10 December 2025. at: https://acr.ps/hBy2TcT

UNICEF Innocenti. "Guidance on AI and Children." December 2025. at: https://acr.ps/hBy2SNA

United Nations General Assembly. "Convention on the Rights of the Child." Resolution 44/25. 20 November 1989. at: https://acr.ps/hBy2Soh

Weir, Kirsten. "Social Media Brings Benefits and Risks to Teens. Psychology Can Help Identify a Path Forward." *Monitor on Psychology*. vol. 54, no. 6 (September 2023). at: https://acr.ps/hBy2T32

ACRPS Beirut

مبنى 174 الصيفي، شارع سليم تقلا، جادة الجنرال فؤاد شهاب، بيروت - لبنان
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 / 7 / 991 836 1 961+

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - بيروت
Arab Center for Research & Policy Studies - Beirut